

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- بيع التركة قبل قضاء الدين هل يجوز على وجهين .
- اعلم أنا إذا قلنا القسمة إفراز حق فإنها لا تبطل ولا تفرع عليه .
- وإن قلنا هي بيع انبنى على صحة بيع التركة قبل قضاء الدين هل يصح أم لا .
- فأطلق المصنف هنا وجهين .
- وهما روايتان .
- وأطلقهما في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة .
- أحدهما يصح بيعها قبل قضاء الدين وهو المذهب .
- قال المصنف والشارح هذا المذهب وهو أولى .
- قال في الفروع ويصح البيع على الأصح ان قضى .
- قال في المحرر أصح الروايتين الصحة .
- وصححه الناظم وصاحب المبهج وصاحب التصحيح .
- قال في القاعدة الثالثة والخمسين أصحابهما يصح .
- والوجه الثاني لا يصح .
- فعليه يصح العتق على الصحيح من المذهب .
- وقدمه في القواعد .
- واختار بن عقيل في نظرياته لا ينفذ إلا مع يسار الورثة .
- قلت وهو الصواب لأن تصرفهم تبع لتصرف الموروث في مرضه .
- وهذا متوجه على قولنا إن حق الغرماء متعلق بالتركة في المرض .
- وعلى المذهب النماء للوارث كنماء جان على الصحيح من المذهب لا كمرهون .
- قال في الترغيب وغيره هو المشهور .
- وقيل النماء تركة